### تنهي نزاعاً على فواتير بـ 8,6 مليارات دولار.. وتضيف 2,3 مليون دولار لأرباحها بالربع الثاني

# تسوية شاملة لـ «أجيليتي» مع الحكومة الأميركية بـ 95 مليون دولار

توصلت شركة أجيليتي الى تسوية مع الحكومة الأميركية تدفع بموجبها 95 مليون دولار نظير التنازل عن كل النزاعات فيما بين الطرفين والتي نتجت عن خلافات حول 200 ألف فاتورة بقيمة 8,6 مليارات دولار ضمن عقد المورد الرئيسي للجيش الأميركي بالعراق وهو ما سينعكس ايجابا على صافي ارباح الشركة بقيمة 700 ألف دينار تظهر بالربع الثاني المنتهي آخر يونيو المقبل اضافة الى احتياطي بقيمة 29,5 مليون دينار ستظهر آثارها الايجابية على القوائم المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وبعد ثلاثة ايام من اعلان شركة اجيليتي عن التوصل إلى تسوية للشق الجزائي من القضية المتعلقة بعقود الحكومة الأميركية لتوريد المواد الغذائية والمعروفة باسم عقود المورد الرئيسي ودفعها نحو 167 دينار (ما يعادل 551 دولارا) اعلنت اجيليتي في وقت متأخر من مساء اول من امس عن التوصل إلى تسوية شاملة للقضايا المتعلقة بعقود الحكومة الأميركية التي كانت الشركة طرفا فيها من العام 2003 إلى العام 2010.

**سلطان: التسوية تبدد شكوك المستثمرين وتنهي نزاعاً مكلفاً وتفتح فرصاً جديدة**

**الشركة نفذت عقود توريد المواد الغذائية بشفافية ومسؤولية وإتقان**

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لأجيليتي، طارق سلطان: «تؤكد هذه التسوية وجهة نظرنا الراسخة في أن أجيليتي قد نفذت مهامها الشديدة التعقيد بشفافية ومسؤولية وبدرجة اتقان عالية جدا لتوريد المواد الغذائية إلى القوات الأميركية في منطقة نزاعات حربية».

وفيما يختص بالإجراءات المدنية، وافقت الشركة على دفع 95 مليون دولار أميركي نقدا. إضافة إلى ذلك، اتفقت كل من أجيليتي والحكومة الأميركية على التنازل المتبادل عن كل المطالبات التعاقدية بينهما والناشئة عن عقود توريد المواد الغذائية.

وفيما يختص بالشق الجزائي من القضية، أعلنت أجيليتي سابقا أن الشركة قد وافقت على الادعاء بفعل غير مادي يتعلق بفاتورة واحدة قيمتها 551 دولارا. وهذا الفعل غير المادي لا يتعلق بالاتهامات الجزائية الأساسية التي وجهت للشركة. وسيتطلب ذلك من أجيليتي إرجاع 551 دولارا أميركيا إلى الحكومة دون تحمل أي غرامات جزائية.

والجدير بالذكر أن هذه العقود قد امتدت لمدة سبع سنوات وتضمنت حوالي 200 الف فاتورة للحكومة الأميركية وقدرت قيمتها بأكثر من 8,6 مليارات دولار، وقد دخلت أجيليتي في التسوية على أسس تصون وتؤكد سمعة الشركة ونزاهتها.

كما تشمل التسوية بموجب هذه الاتفاقية حل كل المسائل القانونية الناتجة عن هذه العقود مع الحكومة الأميركية والتي تتعلق بموظفي أجيليتي ومديريها ومسؤوليها وشركاتها التابعة.

كما ستسمح هذه التسوية لأجيليتي باستئناف العمل على العقود الحكومية الأميركية من جديد، فتبعا لبنود التسوية، وافقت الحكومة الأميركية على حذف اسم أجيليتي وكل فروعها وشركاتها التابعة من قائمة الشركات الموقوفة على قاعدة بيانات نظام إدارة التعاقد أو ما عرف سابقا بنظام قائمة الجهات المستبعدة خلال 60 يوما.

طارق سلطان

**عقد المورد الرئيسي تضمن 200 ألف فاتورة**

**التسوية تسمح باستئناف العمل على العقود الأميركية من جديد**

وأوضح سلطان: «ان تسوية اليوم تبدد شكوك المستثمرين والممولين وتضع نهاية لنزاع مكلف وتفتح الأفق لفرص تعاقد حكومية وتجارية جديدة محتملة. تتميز أجيليتي بميزانية قوية وصافي دين منخفض تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن التسوية دون التأثير على استثماراتها الحالية أو نموها المستقبلي. بإنهاء هذه القضية ستكون لدينا القدرة على تحقيق قيمة إضافية للمساهمين».

وعقدت شركة أجيليتي الاسبوع الماضي جمعيتها العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 حيث وافقت الجمعية على بنود جدول الأعمال متضمنة توزيع أرباح نقدية بقيمة 15٪ أي (15 فلسا للسهم الواحد) و10٪ أسهم منحة (10 أسهم لكل 100 سهم).

وقد حققت أجيليتي صافي أرباح بقيمة 59,1 مليون دينار (51,3 فلسا للسهم) في عام 2016 بزيادة قدرها 10,6٪ عن عام 2015. وقد بلغت إيرادات الشركة 1,234 مليون دينار وأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 115,2 مليون دينار كويتي.

وعلّق سلطان متحدثا في الجمعية: «تواصل أجيليتي بثبات تحسين أدائها المالي خاصة مع زيادة الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لأجيليتي للخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة بنسبة 17,0٪ ومجموعة شركات أجيليتي للبنية التحتية بنسبة 30,1٪. كما يسعدنا أن أجيليتي على المسار الصحيح للوصول لهدفها المتمثل في تحقيق أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بقيمة 800 مليون دولار أميركي بحلول عام 2020».

### ضمن برنامج «الوطني» التدريبي للصحافيين الاقتصاديين

# «الوطني»: نمو أرباح البنك بمصر تجاوز انخفاض العملة في 2016

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني جورج ريشاني، إن البنك طبق استراتيجية خلال 2014 أتت بثمارها وأثبتت نجاحها مع أزمة تعويم الجنيه المصري في نوفمبر الماضي، واستطاع البنك تخطي الأزمة وحقق نموا جيدا رغم ذلك، مبينا أن النمو الكبير لأرباح البنك في مصر غطى على أي تأثيرات سلبية لانخفاض العملة، متوقعا أن يستمر هذا النمو خلال 2017 و2018 وبشكل أفضل.

وأوضح ريشاني، خلال البرنامج التدريبي الذي يقيمه البنك للصحافيين الاقتصاديين، أن «الوطني – مصر» بدء في نوفمبر 2014 بتنفيذ استراتيجية طموحة للتطوير وإعادة الهيكلة شملت استقطاب كفاءات جديدة، حيث بلغ إجمالي التعيينات نحو 400 موظف جديد، كما تم تحسين جودة المنتجات المقدمة بالإضافة إلى إعادة تغيير الهيكل الاستثماري والإداري للبنك بشكل كامل.

جورج ريشاني

**ريشاني: استثماراتنا بمصر طويلة الأجل.. وتواجدنا هناك إستراتيجي**

**تواجد إستراتيجي**

كما أكد أن استثمارات «الوطني» في مصر طويلة الأجل وأن تواجد البنك هناك أمر استراتيجي، وذلك نظرا لما تتمتع به مصر من ثقل اقتصادي كبير في المنطقة، مشيرا إلى أن البنك لديه الآن 43 فرعا منتشرا في كل المحافظات المصرية ويسعى الى زيادة عددها إلى 60 فرعا خلال السنوات الثلاث القادمة.

وبين أن أغلب الأرباح في «الوطني-مصر» تأتي من العمليات الائتمانية التي تتم مع الشركات، لافتا إلى أن البنك يسعى الى تعزيز موقعه في قطاع الأفراد خلال الفترة القادمة، وأن محفظة البنك الائتمانية تضم تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها، معتبرا ذلك انعكاسا لتنوع الاقتصاد المصري.

وعن التوزيع النسبي لمحفظة الوطني للسندات السيادية، قال إن غالبية عمليات «الوطني» تتركز في منطقة الخليج وهو انعكاس طبيعي للبعد الإقليمي له كبنك خليجي، ولاسيما أن نسب النمو في المنطقة تعتبر أفضل من النسب العالمية.

ولفت إلى أن السندات الدولية التي يتم اصدارها في المنطقة تعتبر ذات تقييم عال جدا، مشددا في الوقت ذاته على أن البنك لا يدخل في السندات ذات التقييم المنخفض، حيث تشكل السندات الكويتية الحصة الأكبر من محفظة «الوطني» نظرا لكونه بنك كويتي.

**التوسع الجغرافي**

وأكد ريشاني أن التوسع الجغرافي يعتبر ركيزة أساسية في استراتيجية البنك الوطني، أما على الصعيد المحلي فيهدف البنك إلى المحافظة على مكانته كخيار أول للشركات المحلية، وللشركات الأجنبية بالكويت، وذلك عن طريق محافظته على حصته السوقية، والتي تبلغ 75٪ من الشركات وأكثر من 30٪ من إجمالي التمويل التجاري في الكويت.

وأضاف أن البنك يعتزم توسعة قاعدة الخدمات المصرفية الشخصية من خلال التركيز على الشرائح المهمة من المستهلكين ومن خلال جذب عملاء جدد من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

وعلى صعيد قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، أوضح ريشاني أن «الوطني» يهدف الى توفير اقتراحات فريدة للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية، من خلال المصرفيين ذوي الخبرة وبالتعاون مع الذراع الاستثمارية للبنك شركة «الوطني للاستثمار»، لافتا إلى أن البنك يهدف أيضا للاستفادة من اسمه التجاري وخبراته، خاصة في سويسرا، من اجل توفير وسيلة للنفاذ إلى الصناديق الرائدة وتوسعة محفظة منتجاته.

وبين أن البنك يهتم بالأسواق ذات الإمكانات طويلة الأجل والتي تتميز بعدة عناصر أهمها نمو اقتصادي سنوي مرتفع، اتجاهات سكانية قوية، فرص استثمارية ملائمة لقدرات البنك التنافسية.

**التوسع الإقليمي**

ونوه إلى أن بنك الكويت الوطني اتخذ في عام 2004 قرارا استراتيجيا بتوسيع تواجده في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث افتتح البنك فروعا في كل من الأردن، المملكة العربية السعودية (جدة)، الإمارات (دبي) و(أبوظبي)، كما توسع أيضا في كل من السوقين المصري والعراقي من خلال عمليات الاستحواذ.

وأفاد بأن البنك يعمل في الوقت الحالي على تعزيز تواجده في الخارج، من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة تناسب احتياجات عملائه، وتطوير منتجاته وقنواته في مختلف الأسواق التي يعمل بها، حيث يمتلك «الوطني» شبكة دولية واسعة من الفروع الخارجية والشركات التابعة والزميلة تشمل 4 قارات.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»

كميفك
KMEFIC

**شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي**

**دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون**

يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي تقرر عقده في تمام الساعة 12:00 ظهراً يوم الإثنين الموافق 12 يونيو 2017 وذلك في مبنى الهيئة العامة للصناعة – قاعة (2) – للنظر في جدول الأعمال التالي:

**جدول أعمال الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون:**

**البند الأول**: سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

**البند الثاني**: سماع تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

**البند الثالث**: سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الرابع**: سماع تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الخامس**: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند السادس**: اعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.

**البند السابع**: سماع تقرير بأي مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الثامن**: سماع تقرير التعاملات التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أو ستتم مع أطراف ذات صلة في السنة المالية 2017.

**البند التاسع**: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند العاشر**: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الحادي عشر**: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

**البند الثاني عشر**: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

**يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية في برج أحمد الدور الخامس، لاستلام دعوات الحضور.**

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" تلفون: 2225 5541

NAPESCO
نابيسكو

**الشركة الوطنية للخدمات البترولية ( ش.م.ك)**

**نابيسكو**

**توزيع أرباح 2016**

**يسر الشركة الوطنية للخدمات البترولية (ش.م.ك)**

أن تعلن للسادة المساهمين بأن الجمعية العمومية العادية قد عقدت إجتماعها في 2017/05/17 وتمت الموافقة خلال الإجتماع على توزيع أرباح كالتالي :

**أرباح نقدية بنسبة 80 % أي بواقع 80 فلس للسهم الواحد**

وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية في 2017/05/17 وسيتم توزيع شيكات الأرباح النقدية أعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2017/05/31 لدى الشركة الكويتية للمقاصة الكائنة في برج أحمد - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس .

وعلى السادة المساهمين الكرام المراجعة من الساعة 10:30 صباحاً إلى 2:30 ظهراً من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع مع ضرورة تقديم البطاقة المدنية الأصلية.

**للإستفسار يرجى الإتصال على رقم : 11 11 184**

## الحصة المحلية 70% من الشركات و30% من إجمالي التمويل التجاري

# ريشاني: التوسع ركيزة من ركائز «الوطني»

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني جورج ريشاني، إن بنك الكويت الوطني قد طبق استراتيجية خلال عام 2014 أتت بثمارها وأثبتت نجاحها مع أزمة تعويم الجنية المصري في نوفمبر الماضي، واستطاع البنك تخطي الأزمة وحقق نمواً جيداً رغم ذلك، مبيناً أن النمو الكبير لأرباح البنك في مصر غطى على أي تأثيرات سلبية لانخفاض العملة، متوقعاً أن يستمر هذا النمو خلال العامين 2017 و2018 وبشكل أفضل.

وأوضح ريشاني خلال البرنامج التدريبي الذي يقيمه البنك للصحافيين الاقتصاديين أن بنك الكويت الوطني – مصر بدأ في نوفمبر 2014 بتنفيذ استراتيجية طموحة للتطوير وإعادة الهيكلة شملت استقطاب كفاءات جديدة، حيث بلغ إجمالي التعيينات نحو 400 موظف جديد، كما تم تحسين جودة المنتجات المقدمة بالإضافة إلى إعادة تغيير الهيكل الاستثماري والإداري للبنك بشكل كامل.

وأكد ريشاني أن استثمارات الوطني في مصر استثمارات طويلة الأجل وأن تواجد «الوطني» هناك أمر استراتيجي، وذلك نظراً لما تتمتع به مصر من ثقل اقتصادي كبير في المنطقة، مشيراً إلى أن البنك لديه الآن 43 فرعاً منتشراً في كل المحافظات المصرية ويسعى لزيادة عددها إلى 60 فرعاً خلال السنوات الثلاث القادمة.

وبين أن أغلب الأرباح في الوطني - مصر تأتي من العمليات الائتمانية التي تتم مع قطاع الشركات، لافتاً إلى أن البنك يسعى إلى تعزيز موقعه في قطاع الأفراد خلال الفترة القادمة، وأن محفظة البنك الائتمانية تضم تنوعاً كبيراً في الشركات التي يتعامل معها، معتبراً ذلك انعكاساً لتنوع الاقتصاد المصري.

وعن التوزيع النسبي لمحفظة الوطني للسندات السيادية، قال ريشاني إن غالبية عمليات الوطني تتركز في منطقة الخليج وهو انعكاس طبيعي للبعد الإقليمي له كبنك خليجي، لا سيما أن نسب النمو في المنطقة تعتبر أفضل من النسب العالمية.

ولفت إلى أن السندات الدولية التي يتم إصدارها في المنطقة تعتبر ذات تقييم عال جداً، مشدداً في الوقت ذاته على أن البنك لا يدخل في السندات ذات التقييم المنخفض، حيث تشكل السندات الكويتية الحصة الأكبر من محفظة الوطني نظراً لكونه بنكا كويتيا.

### التوسع الجغرافي

وأكد ريشاني أن التوسع الجغرافي يعتبر ركيزة أساسية في استراتيجية بنك الكويت الوطني، أما على الصعيد المحلي فيهدف البنك إلى المحافظة على مكانته كخيار أول للشركات الرائدة محلياً، وللشركات الأجنبية العاملة في الكويت، وذلك عن طريق محافظته على حصته السوقية، التي تبلغ 75% من الشركات وأكثر من 30% من إجمالي التمويل التجاري في الكويت.

وأضاف أن البنك يعتزم توسعة قاعدة الخدمات المصرفية الشخصية من خلال التركيز على الشرائح الهامة من المستهلكين ومن خلال جذب عملاء جدد من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

وعلى صعيد قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، أوضح ريشاني أن بنك الكويت الوطني يهدف إلى توفير اقتراحات فريدة للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية من خلال المصرفيين ذوي الخبرة وبالتعاون مع الذراع الاستثماري للبنك شركة «الوطني للاستثمار»، لافتاً إلى أن البنك يهدف أيضاً للاستفادة من اسمه التجاري وخبراته (خاصة في سويسرا) من أجل توفير وسيلة للنفاذ إلى الصناديق الرائدة وتوسعة محفظة منتجاته.

وبين أن البنك يهتم بالأسواق ذات الإمكانات طويلة الأجل والتي تتميز بعدة عناصر أهمها نمو اقتصادي سنوي مرتفع، اتجاهات سكانية قوية، فرص استثمارية

> نمو أرباح «الوطني - مصر» غطّى على تأثير انخفاض العملة
>
> للسندات الكويتية الحصة الكبرى في محفظة سندات البنك
>
> درس تحويل فرع فرنسا إلى تابع للكويت وليس لندن

● جورج ريشاني

ملائمة لقدرات البنك التنافسية.

وأضاف أن بنك الكويت الوطني يهدف نحو تعزيز أعماله كبنك رائد إقليمياً في مجال الاستثمارات المصرفية، وإدارة الموجودات، والوساطة المالية وعمليات البحوث، بالإضافة إلى الاستفادة من الوضع الإقليمي القوي للمجموعة من أجل بيع المنتجات لعملاء البنك على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني بدأ توسعه الاستراتيجي في فترة الثمانينات في عواصم المال والأعمال مثل جنيف ولندن ونيويورك وباريس وسنغافورة، ليضيف مزيداً من التواجد الدولي لأعماله، كما توسع في بلدان مختلفة كالبحرين ولبنان.

وذكر أن بنك الكويت الوطني اتخذ في عام 2004 قراراً استراتيجياً بتوسيع تواجده في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث افتتح البنك فروعاً في كل من الأردن، المملكة العربية السعودية (جدة)، الإمارات (دبي) و(أبو ظبي)، كما توسع أيضاً في كل من السوق المصري والعراقي من خلال عمليات الاستحواذ.

وأفاد أن البنك يعمل في الوقت الحالي على تعزيز تواجده في الخارج، من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة تناسب احتياجات عملائه، وتطوير منتجاته وقنواته في مختلف الأسواق التي يعمل بها، حيث يمتلك «الوطني» شبكة دولية واسعة من الفروع الخارجية والشركات التابعة والزميلة تشمل 4 قارات.

وأضاف أن شبكة بنك الكويت الوطني خارج الكويت توفر لعملائها إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الأسواق والعروض الاستثمارية، مشيراً إلى برنامج الرهن العقاري الدولي والذي يعد أحد الأمثلة على ما يقدمه بنك الكويت الوطني من تمويل للعملاء الراغبين في شراء العقار في الدول التي يتم اختيارها مثل «مصر، فرنسا، الأردن، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة»، حيث يوفر فرع رأس السالمية البنية التحتية اللازمة لخدمة العملاء بشكل كامل والتعامل مع طلبات الرهن العقاري.

### التصنيف الائتماني

وأكد أن انتشار بنك الكويت الوطني دولياً يساهم إيجابياً في تعزيز تصنيفه الائتماني مستعرضاً أهم تقارير التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالة «فيتش»، و«موديز» «واس اند بي» للتصنيف الائتماني، حيث أكدوا في تقارير منفصلة على أن تقييم الجدوى الائتمانية لبنك الكويت الوطني يعكس قوة وضع البنك باعتباره رائداً محلياً وإقليمياً، كما أوضحت التقارير أن «الوطني» تمكن من تعزيز اسمه التجاري بقوة على المستويين الإقليمي والعالمي، إضافة إلى تنمية التعاون بين الأفرع المنتشرة في دول مختلفة.

وأضاف أن التقارير قد لفتت أيضاً إلى أن بيئة الأعمال السائدة في الكويت لا تحد من تقييم الجدوى الائتمانية لبنك الكويت الوطني نظراً لتشعب تواجده ونموذج أعماله، مبيناً أن البنك يتبع نموذج أعمال يعتبر الأكثر تنوعاً مقارنة مع أقرانه بما في ذلك العمليات الإقليمية والدولية.

ولفت إلى أن التقييمات تنظر باتجاه التنوع الجغرافي لبنك الكويت الوطني بإيجابية عند تقييم علامته التجارية، مشيراً إلى أن هذا التوسع قد يقابله بعض المخاطر في الدول المضيفة لكنها تبقى مخاطر مدروسة، خصوصا في ظل عدم الاستقرار السائد في المنطقة، لكنها تبقى مخاطر مدروسة في ظل سياسة البنك الاحترازية والحصيفة في إدارة المخاطر.

### العلامة التجارية

وأكد ريشاني أن تواجد مجموعة الفروع الخارجية يعد جزءا لا يتجزأ من العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني، لاسيما أنها علامة فارقة وامتداد لعلامته التجارية عبر منطقة الشرق الأوسط بما يمكّنه من تقديم أفضل الخدمات وترسيخ علاقته مع العملاء.

وأفاد أن البنك يركز على توسعة أنشطة أعماله في الأسواق الخليجية المتواجد بها حالياً، إضافة إلى التوسع في أسواق جديدة من خلال جذب العملاء من الشركات والأفراد، كما يركز البنك من خلال شبكه أعماله على إدارة المخاطر والتكاليف، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة والعمل على توفير النفقات على المدى الطويل مع تحقيق زيادة الإنتاجية.

### خدمة العملاء

من جهة أخرى، أوضح أن البنك يركز من خلال فروعه الدولية على خدمة العملاء من خلال تقديم الخدمات المصرفية الخاصة للأفراد والشركات ممن لديهم أنشطة دولية ويعملون على توسعة أعمالهم مع شركات عالمية، بالإضافة إلى تواجد أنشطتهم في منطقة الشرق الأوسط.

وحول العملاء المستهدفين من مجموعة الفروع الخارجية قال ريشاني، إن قطاع الخدمات المصرفية للشركات، يستهدف الشركات الإقليمية التي تعمل على نطاق واسع ولديها تواجد بارز في أكثر من دولة، بالإضافة للمقاولين الدوليين أصحاب المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يستهدف أيضاً شركات كبرى تعمل في نفس النطاق الجغرافي لفروع البنك.

وبيّن أن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد يستهدف الأفراد من ذوي الملاءة المالية العالية في الأسواق الخليجية التي يتواجد فيها بنك الكويت الوطني، بالإضافة إلى العملاء الوافدين ذوي الدخل العالي والذين ينتمون إلى بلدان يتواجد فيها الوطني.

وأضاف أن استراتيجية مجموعة الفروع الخارجية تستند إلى 3 أركان أساسية، الأولى هي: بناء بنك أكبر وأكثر مرونة في مصر، والثاني بناء تواجد إقليمي للخدمات المصرفية للشركات، أما الثالث في تمثل في التركيز على زيادة الأرباح عبر قنوات الأعمال الحالية.

### معايير الاستثمار الخارجية

ولفت إلى أن البنك يقوم بدراسة العديد من العوامل والمعايير عند اختياره الدخول في أي دولة جديدة، أهمها التواصل بين الكويت وتلك الدولة (تجارياً واستثمارياً)، حجم التجارة البينية بين البلدين، حجم الاقتصاد والناتج المحلي للدولة، البنية الديموغرافية للدولة (عدد السكان – أعمارهم) والتوقعات الخاصة في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وذكر أن البنك اهتم عند بدء التوسع خارجياً بالتواجد في المراكز المالية والتجارية العالمية مثل لندن ونيويورك وسنغافورة وشنغهاي، مبيناً أن سياسة البنك تتماشى مع التوجه العالمي لانتقال الثروات من الغرب إلى الشرق، وهو ما دفعه للتوجه إلى الصين مؤخراً.

وبين أن الكويت ضمن المشاركين في هذا المشروع، وستشارك بعدة مشاريع تنموية ضمن رؤية «الكويت 2035» أهمها: مشروع مدينة الحرير ومشروع الجزر الخمس إضافة إلى مشروع ميناء مبارك الكبير.

## العقار في لندن

حول تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أداء الوطني هناك، لفت جورج ريشاني إلى أن هناك حالة من عدم وضوح للرؤية وحالة ترقب، لكنه أكد أنّ لندن ستبقى من أهم عواصم المال في العالم ومركز مالي ومصرفي عالمي، خصوصا مع تواجد نحو 500 بنك عالمي فيها.

وأوضح أن فرع البنك في باريس هو فرع تابع لشركتنا في لندن وليس فرعاً مباشراً لبنك الكويت الوطني، وهو ما سيؤثر في أعماله مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث سيفقد هذا الفرع قدرته على تقديم أعمال في أي دولة أوروبية أخرى، لافتاً إلى أن فرع فرنسا هو الذي يغطي دول شمال أفريقيا والدول الناطقة بالفرنسية مثل الجزائر والمغرب، مشيراً إلى أن هناك عددا من الحلول التي تجري دراستها الآن، منها احتمال تحويل فرع فرنسا ليكون فرعاً تابعاً مباشرة إلى بنك الكويت الوطني بدلاً من كونه فرعاً تابعاً للبنك الوطني في لندن، وحينها يستطيع البنك تغطية كل أوروبا.

ولفت إلى أن العقار في لندن لا يزال الأكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الكويتيين والخليجيين، حيث لم يتأثر الطلب كثيراً منذ اتخاذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك بالرغم من ارتفاع الضرائب العقارية على الشركة، مرجعاً ذلك إلى عدة أسباب أهمها الجدوى والارتباط اللغوي والثقافي بين بريطانيا ودول الخليج بالإضافة الى ضعف الجنيه الإسترليني الذي حفز المستثمرين على الاستثمار في المملكة المتحدة.

وأشار إلى أن البنك لاحظ نمواً في الطلب على العقار الألماني حالياً، مشيراً إلى أن ألمانيا والهند من أهم البلدان التي قد تجذب اهتمام البنوك والمصارف لها خلال الفترة القادمة، لاسيما مع معدلات النمو المرتفعة في البلدين.


**صناديق الوطني للإستثمار**

**أسعار الأسهم الأسبوعية**

| إسم الصندوق | تاريخ التقييم | القيمة الصافية للسهم |
|---|---|---|
| صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار الكويتي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية | 2017/05/23 | 1.188836 |
| صندوق الوطني للسوق النقدي بالدولار الأمريكي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية | 2017/05/23 | 1.102682 |
| صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار الكويتي | 2017/05/23 | 1.414350 |
| صندوق الوطني للسوق النقدي بالعملات الأجنبية (دولار أمريكي) | 2017/05/23 | 1.316729 |

1801801
nbk.com

الوطني NBK
بنك تعرفه وتثق به



كميفك
K M E F I C

**شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي**

**دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون**

يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي تقرر عقده في تمام الساعة 12:00 ظهراً يوم الإثنين الموافق 12 يونيو 2017 وذلك في مبنى الهيئة العامة للصناعة – قاعة (2) – للنظر في جدول الأعمال التالي:

**جدول أعمال الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون:**

**البند الأول**: سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

**البند الثاني**: سماع تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

**البند الثالث**: سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الرابع**: سماع تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الخامس**: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند السادس**: اعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.

**البند السابع**: سماع تقرير بأي مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الثامن**: سماع تقرير التعاملات التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أو ستتم مع أطراف ذات صلة في السنة المالية 2017.

**البند التاسع**: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند العاشر**: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

**البند الحادي عشر**: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

**البند الثاني عشر**: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

**يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية في برج أحمد الدور الخامس، لاستلام دعوات الحضور.**

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" تلفون: 5541 2225



**للبيع محلات**
• على الدائري الرابع
• الشويخ ش كندادراي
• شرق بجانب المشفى الأميري
66612750



امريكانا الجودة

**الشركة الكويتية للأغذية (الأمريكانا)**
ش.م.ك.ع

**إعلان تذكيري**

**دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة**

يسر مجلس الإدارة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر إنعقاده في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الإثنين الموافق 2017/6/5 بالهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة - القاعة الرئيسية 2 - وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

**جدول أعمال الجمعية العامة العادية لسنة 2016**

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 ومناقشته والتصديق عليه.
2 - سماع تقرير الحوكمة ، وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليها.
3 - سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 ومناقشته والتصديق عليه.
4 - مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليها.
5 - سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
6 - الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 للسادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العامة العادية بنسبة 615 % من القيمة الإسمية للسهم أي مبلغ قدره ستمائة وخمسة عشر فلس كويتي لكل سهم ، وذلك بعد خصم أسهم الخزينة.
7 - الموافقة علي اقتراح مجلس الإدارة الخاص بمكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2016 بنفس مبلغ العام السابق وقدره 72 ألف دينار كويتي.
8 - الموافقة على المعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 ، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ إنعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
9 - تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
10 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
11 - تعيين/ أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة على أن يكونوا ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال ، مع مراعاه مدة التغيير الإلزامي لمراقبي حسابات الشركة ، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد اتعابهما عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31.
12 - قبول الإستقالة المقدمة من السادة أعضاء مجلس الإدارة .
13 - انتخاب أعضاء جدد لمجلس إدارة الشركة لفترة ثلاث سنوات قادمة ويراعى تقديم صحيفة الحالة الجنائية للراغبين بالترشح.
14 - مناقشة توصية مجلس الإدارة على الإنسحاب الإختياري من بورصة الكويت للأوراق المالية مع إبداء الأسباب والموافقة عليها.

مجلس الإدارة

1841111 الشركة الكويتية للمقاصة  24815900 الشركة الكويتية للأغذية (الأمريكانا)